6 من المجموعات الرئيسية تشهد زيادة في الأسعار خلال الشهر

«بيتك للأبحاث» : ارتفاع معدل التضخم إلى 3 في المئة خلال مارس 2014

أشار تقرير اصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى ارتفاع التضخم إلى 3 في المئة في مارس 2014، حيث ارتفع معدل التضخم في الكويت بمعدل 0.3 في المئة على أساس شهري في مارس 2014، مقارنة بزيادة قدرها 0.1 في المئة على أساس شهري في فبراير 2014، وأظهرت ستة من المجموعات الرئيسة زيادة في الأسعار خلال الشهر، بقيادة التعليم «1.4 في المئة على أساس شهري» والكساء وملبوسات القدم «0.4 في المئة على أساس شهري» والنقل «0.3 في المئة على أساس شهري» والسلع والخدمات المتنوعة «0.2 في المئة على أساس شهري» والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة «0.2 في المئة على أساس شهري»، وبالنسبة للأساس السنوي، زاد معدل التضخم ليسجل 3 في المئة على أساس سنوي، بارتفاع طفيف عن الـ 2.9 في المئة المسجل في فبراير 2014... وفيما يلي التفاصيل

تراوح التضخم خلال الـ 11 شهرا الأخيرة في نطاق 2.5 في المئة إلى 3 في المئة ، مما يعني استقرار نسبي للبيئة التضخمية، ولا يزال التضخم الأساسي «وهو التضخم باستثناء أسعار المواد الغذائية» عند 2.6 في المئة وهو معدل أقل من التضخم العام. إلا انه تجدر الإشارة إلى أن هذا المقياس الأساسي قد ارتفع خلال الـ 6 أشهر الماضية، مما يعد إشارة على احتمال أن تطرأ زيادة في الضغط على الأسعار المحلية التي لا تزال متواضعة حتى الآن.

وقد استقر التضخم في المكون الأكبر لسلة أسعار المستهلك، وهو المساكن المؤجرة «والتي تبلغ 28.9 في المئة » عند 3.6 في المئة في مارس 2014، دون تغيير عن فبراير 2014. ويتم إجراء التغييرات في هذا المكون مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، وحيث إنه ليس هناك تغيير مجدول له خلال مارس 2014، فإن الرقم كان متوقعا.

وانخفض التضخم في أسعار المواد الغذائية «ثاني أكبر مكون في سلة أسعار المستهلك» بمقدار 0.1 في المئة على أساس شهري خلال الشهر، مما دفع التضخم السنوي من الغذاء في أسعار المواد الغذائية إلى الانخفاض ليسجل 3.6 في المئة على أساس سنوي من 4 في المئة على أساس سنوي مسجلة سابقا. وعلى الرغم من أن الغذاء يعد أحد العناصر الهامة في مؤشر أسعار المستهلك، إلا أن هذا التحرك ليس كبيرا بما يكفي ليكون له تأثير كبير على التضخم. وأظهرت تفاصيل بيانات تضخم سلة أسعار المستهلك انخفاض أسعار الخضروات الطازجة والمبردة والمجمدة بنسبة 3.1 في المئة خلال الشهر، كما انخفضت أسعار الفواكه الطازجة والمجمدة بمقدار 0.4 في المئة. وبالرغم من ذلك، فإن المسار الأخير في أسعار الغذاء العالمية يشير إلى أن هذا الانخفاض قد ينعكس خلال الأشهر المقبلة. وتستورد الكويت معظم المواد الغذائية لها «ما يقرب من 90.0%» للاستهلاك المحلي، والزيادة جاءت بما يتماشى مع الاتجاهات التصاعدية في أسعار المواد الغذائية الدولية. وقد زاد المؤشر العالمي لأسعار الغذاء لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» بنسبة 2.3 في المئة على أساس شهري في مارس 2014.

كما ارتفعت أسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة «والتي تمثل 11.3 في المئة من سلة أسعار المستهلك» بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري في مارس 2014. وجاء الارتفاع في هذه المجموعة بتأثير من ارتفاع أسعار الأثاث والمفروشات والسجاد «0.41 في المئة » وكذلك السلع المنزلية والخدمات وأعمال الصيانة «0.5 في المئة » وارتفاع الأسعار في هذه الفئة. وبالمقارنة بشهر مارس 2013، ارتفعت أسعار المجموعة بنسبة 4.8 في المئة على أساس سنوي.

وكما هو الحال مع أسعار المواد الغذائية، فقد ساعد انخفاض تضخم الإيجارات السكنية خلال الأشهر القليلة الماضية على إبقاء التضخم الكلي منخفضا، حيث تباطأ تضخم الإيجارات السكنية من ذروته عند 4.8 في المئة على أساس سنوي والتي سجلها في أكتوبر الماضي مقلصا معدل التضخم الكلي بمقدار 0.4 في المئة نقطة. ويأتي الانخفاض النسبي في تضخم الإيجارات على خلاف الشواهد الأخرى في سوق الإسكان، والتي تظهر نشاط التأجير بمستويات قوية جدا.

هذا وقد ساهمت تكاليف التعليم في ارتفاع معدل التضخم، حيث زادت بمقدار 1.4 في المئة على أساس شهري خلال مارس نتيجة للتغيرات في أسعار التعليم ما قبل الابتدائي وما قبل الثانوي بمقدار 1.8 في المئة والتعليم الثانوي بنسبة 1.6 في المئة، ونلاحظ أن هناك زيادة بنسبة 4.1 في المئة على أساس سنوي عند المقارنة بتكاليف التعليم في مارس 2013.

زادت أسعار الكساء وملبوسات القدم بنسبة 0.4 في المئة على أساس شهري خلال شهر مارس كنتيجة لارتفاع أسعار الملابس بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري والأحذية بنسبة 2.2 في المئة على أساس شهري، فيما شهدت المجموعة معدل تضخم سنوي قدره 3.4 في المئة بالمقارنة بشهر مارس 2013. كما شهدت تكاليف النقل أيضا زيادة خلال الشهر بنسبة 3 في المئة على أساس شهري نتيجة لارتفاع أسعار شراء السيارات بنسبة 1.2 في المئة على أساس شهري، أي بزيادة بنسبة 1.2 في المئة بالمقارنة بشهر مارس 2013.

كما زادت تكاليف السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري نتيجة للتغيرات في أسعار مجموعة الأمتعة والممتلكات الشخصية والتي زادت بنسبة 1 في المئة على أساس سنوي ومجموعة العناية الشخصية بنسبة 0.2 في المئة. فيما انخفضت السلع والخدمات المتنوعة بمقدار 2.4 في المئة على أساس سنوي وذلك مقارنة بشهر مارس 2013.

انخفضت أسعار السجائر والتبغ بمقدار 0.1 في المئة على أساس شهري في مارس 2014 نتيجة للتغيرات في أسعار جميع أنواع التبغ «انخفاض بنسبة 0.2 في المئة ». وعند المقارنة السنوية، نلاحظ حدوث زيادة بنسبة 2.1 في المئة على أساس سنوي في أسعار السجائر والتبغ مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

أما بالنسبة للمطاعم والفنادق، انخفض الرقم القياسي لهذه المجموعة بنسبة 1.2 في المئة على أساس شهري نتيجة للتغيرات في أسعار خدمات الطعام «انخفاض بنسبة 1.3 في المئة »، وخدمات أماكن الإقامة «انخفاض بنسبة 0.5 في المئة ». وبالنسبة للأساس السنوي، زادت أسعار المجموعة بنسبة 2.5 في المئة مقارنة بشهر مارس 2013.

وانخفضت تكاليف المجموعة الرئيسية الثامنة الترفيهية والثقافة أيضا خلال شهر مارس 2014 بمقدار 0.1 في المئة مقارنة بالشهر السابق نتيجة لانخفاض أسعار المعلومات السمعية والبصرية والتصوير الفوتوغرافي بنسبة 0.1 في المئة. وقد ارتفع معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة بنسبة 1.2 في المئة على أساس سنوي مقارنة بشهر مارس 2013. وفي الوقت نفسه، انخفضت تكاليف الاتصالات خلال الشهر بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري نتيجة لانخفاض أسعار أجهزة الهاتف والفاكس بنسبة 1.4 في المئة. وقد انخفض معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة بنسبة 1.3 في المئة على أساس سنوي مقارنة بشهر مارس 2013.

وعلى أساس المقارنة الشهرية، لم تتغير أسعار مجموعة الصحة خلال مارس 2014.

وهكذا نتوقع أن ترتفع أسعار المستهلك في 2014 لتواصل تجاوزها لحاجز الـ 3 في المئة على أساس سنوي حتى منتصف العام تقريبا، نظرا للتوقعات بأن الأوضاع المالية الملائمة والسياسة النقدية الفضفاضة ستعمل على دعم الطلب المحلي، مما يؤدي إلى تشكيل ضغوط على الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض العوامل التي لطالما حافظت على التضخم عند معدلات منخفضة قد تبدأ في التغير مثل اعتدال أسعار المواد الغذائية وتأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة. كما أن ارتفاع الأجور قد يشكل ضغوطا تصاعدية على التضخم في 2014 والفترات اللاحقة. وبالرغم مما سبق، وفي الجهة المقابلة، فإن نظام الدعم واسع النطاق في البلاد والرقابة على الأسعار ستساعد على إبقاء الأسعار تحت السيطرة، ونتوقع أن يزيد معدل التضخم في الكويت ليسجل 3.5 في المئة على أساس سنوي في 2014 «2013: 2.7 في المئة ».

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ككل، من المتوقع أن يزيد معدل التضخم ليسجل 3.2 في المئة على أساس سنوي في 2014، ارتفاعا من نسبة الـ 2.8 في المئة على أساس سنوي المسجلة في 2013 بتأثير استمرار ارتفاع الإيجارات واستقرار الزيادة في أسعار الغذاء العالمية والزيادة في النمو الائتماني والاستثمارات الحكومية الكبيرة. إلا أننا نرى أن النسبة المتوقعة ستكون أقل بكثير من المعدل المكون من رقمين والمسجل في 2008 حيث سجل التضخم 11 في المئة ، والذي كان مدفوعا جزئيا بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالميا.

انخفض معدل التضخم في بعض البلدان الأخرى في الوقت الذي ارتفع فيه في الكويت. فبالمقارنة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن التضخم تراجع في السعودية ليسجل 2.6 في المئة على أساس سنوي في مارس 2014 من 2.8 في المئة على أساس سنوي في فبراير، كما تراجع معدل التضخم في البحرين إلى 2.3 في المئة على أساس سنوي في مارس من 3.7 في المئة على أساس سنوي في فبراير 2014.

كما نلاحظ تراجع معدل التضخم السعودي في مارس للشهر الرابع على التوالي، إلا انه على الأساس الشهري، نجد أن التضخم قد زاد بصورة طفيفة ليسجل 0.2 في المئة ارتفاعا من 0.1 في المئة في فبراير 2014 والذي كان أدنى معدل للتضخم تشهده المملكة منذ عامين. ويرجع انخفاض مؤشر أسعار المستهلك إلى حد كبير بتأثير انخفاض معدل تضخم أسعار المواد الغذائية والزيادة الطفيفة في تضخم الإيجارات، ونظرا لاستمرار تراجع التضخم المحلي في البيع بالجملة للمواد الغذائية، فقد كان انخفاض معدل التضخم متوقعا، حيث يحتل الغذاء الجزء الأكبر من تكلفة مؤشر المعيشة «21.7 في المئة » وقد كان هذا الانخفاض كافيا لخفض معدل التضخم العام على الرغم من الزيادة في تضخم الإيجارات؛ بخلاف التباطؤ في مجموعة الأغذية والمشروبات في الكويت والذي لم يكن كافيا لخفض التضخم العام.

شهد التضخم في البحرين خلال شهر مارس تباطؤا بتأثير زيادة تكاليف السكن على الأساس السنوي بنسبة 1.9 في المئة في الوقت الذي لم تتغير بالنسبة للأساس الشهري. وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات «والتي تمثل نسبة 16 في المئة من السلة» بنسبة 5.4 في المئة بالنسبة للأساس السنوي، إلا أنها انخفضت بنسبة 0.3 في المئة على الأساس الشهري، أي أن المواد الغذائية لعبت دور انخفاض معدل التضخم لكلا من السعودية والبحرين، ولم يكن له التأثير الكاف في الكويت.

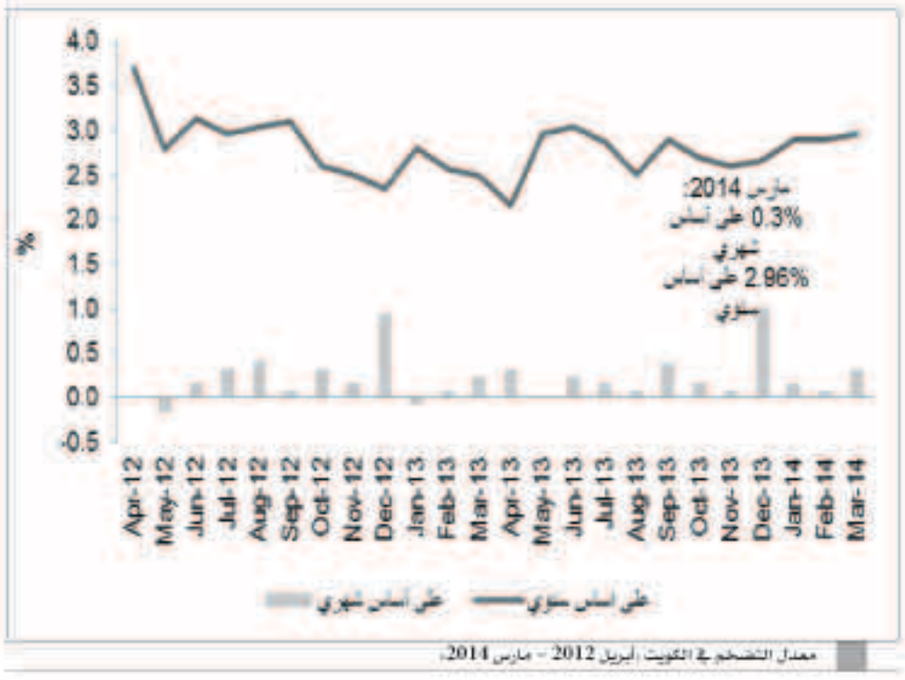

معدل التضخم في الكويت (أبريل 2012 - مارس 2014)

ارتفاع في أسعار الكساء وملبوسات الأحذية خلال شهر مارس

«بي دبليو سي» تقيم حفل توزيع جوائز «تحدي PIN2» للسنة الثانية على التوالي

أقامت بي دبليو سي، الشركة العالمية الرائدة في الخدمات المهنية، حفلا للإعلان عن الفائزين بالموسم الثاني لتحدي PIN2، وهو مسابقة في خطط العمل تقودها بي دبليو سي للمدارس الثانوية في الكويت. انطلقت المسابقة في شهر نوفمبر 2013 بمشاركة 20 فريقا تضم حوالي 100 طالب وطالبة من المدرسة الأمريكية الدولية ومدرسة الميان ثنائية اللغة والمدرسة الإنكليزية الحديثة والمدرسة العالمية الأمريكية.

قام كل فريق من المدارس المذكورة بقضاء خمسة أشهر في إعداد أفكار الأعمال الخاصة بهم وتطويرها بدعم من مشرفيهم الذين تم توفيرهم لهم في إطار البرنامج. ركزت أفكار الطلاب بصورة أساسية على تطوير الاستدامة في الكويت، سواء من خلال تنمية الاقتصاد أو زيادة الوعي البيئي ، أو حتى من خلال السعي للوصول إلى مجتمع أكثر صحة.

بتاريخ 26 مارس قامت ثمانية فرق بعرض أفكار المشاريع الخاصة بها على لجنة من المحكمين مؤلفة من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات الراعية. وفي لحظة مفعمة بالإثارة، تم الإعلان عن الفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى على النحو التالي:

الفريق الفائز بالمركز الأول هو «Moasis»، قدم الفريق فكرة بسيطة لكنها فعالة، لمعالجة الكمية الزائدة من إطارات المركبات المطاطية المتواجدة في مناطق المخالفات في الكويت، وذلك بإعادة تدويرها للحصول على منتجات جديدة ومفيدة.

أسماء الطلاب: عمر علي عبد الله، أحمد اليعقوب، شذى علي ، مشيئة الدين ، شاوريا مالوترا، إيموجين ريد

الفريق الفائز بالمركز الثاني هو «Dynamic Enterprise»، صمم الفريق بطارية يجري تركيبها واستخدامها في المنازل التي تعتمد على الطاقة الشمسية، وهذا المنتج فعال جدا ومناسب للاستخدام في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

أسماء الطلاب: جاي ميرشداني، سافين كاور شادا، حنا ماثيو، هوي سنغ كيم، ديكشا رادكريشنان، دانا عرب

الفريق الفائز بالمركز الثالث هو «Extronics»، عمل الفريق على ابتكار وسيلة فعالة لإعادة تدوير الأجهزة الكهربائية بكفاءة، مثل الهاتف الجوال والأجهزة اللوحية، وبهذه الطريقة يمكن المساهمة في المحافظة على البيئة وجني أرباح من خلال بيع المكونات الإلكترونية لهذه الأجهزة.

أسماء الطلاب: لمى مسلم، سارة إستاوي ،أحمد التجار، رامي وائل، محمد منصور

أبدى أعضاء لجنة التحكيم إعجابهم بالأفكار التي عرضتها الفرق المشاركة والتي تميزت بقوتها وحسن إعدادها. وقال الأعضاء في هذا الصدد: «لقد أعجبنا كثيرا بإبداع الطلاب والأساليب المبتكرة التي استخدموها في مواجهة التحديات الرئيسية المتمثلة في الاستدامة والحوكمة والتكنولوجيا والتصميم، والتي كانت جزءا من متطلبات المسابقة.»

وبهذه المناسبة صرح الشريك الأول في بي دبليو سي في الكويت ورئيس لجنة المحكمين فؤاد دوغلاس بأن «الطلاب قدموا منهجية فكرية منظمة، وتطرقوا إلى قضايا رئيسية خاصة بالأعمال بشكل تحليلي وإبداعي. ومن اللافت تعامل أغلب الفرق مع مشكلة الاستدامة بشكل مباشر وأنهم يمتلكون فهما قويا لتحديات الأعمال الأساسية في عالم اليوم والغد.»

وأضاف دوغلاس: «نحن في بي دبليو سي نشجع أصحاب المواهب على النمو والتطوير كما نحثهم على أن يأخذوا زمام القيادة في مشاريعهم الخاصة سواء كان ذلك في سبيل تقديم الخدمات للعملاء أو من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية مثل هذه المبادرة، والتي نأمل من خلالها بالاستمرار في إعداد قادة المستقبل الذين يتمتعون بروح المنافسة والتميز في حياتهم المهنية.»

وقد زود الموسم الثاني من تحدي PIN2 الطلاب بتجربة قيمة لا تنسى ساهمت في تطوير مهاراتهم التحليلية ومهارات حل المشكلات والتواصل وغرست فيهم روح الفريق. قد عمل الطلاب من خلال فرق عمل ذات خلفيات متنوعة على معالجة التحديات ذات الصلة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية بما يساعدهم على النمو والتطوير. كما قام الطلاب أيضا بتوثيق العلاقات مع مشرفيهم لتستمر إلى ما بعد انتهاء المسابقة. وتساعد هذه العلاقات على تزويد الطلاب بمنظور جديد حول كيفية معالجة مشاكل الأعمال بالإضافة إلى منحهم رؤية حول مسارهم الوظيفي في المستقبل. وسيستمر ذلك كجزء أساسي من «تحدي PIN2» عندما يتوسع في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط.

تحدي PIN2 هو مبادرة قامت بها بي دبليو سي ورعتها كل من شركة زين وبنك الكويت الوطني وشركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية المحدودة ووارتسون كلوب الشرق الأوسط وماريوت الكويت وشركة مجموعة فور فيلمز للطباعة.

وبدوره قال الرئيس التنفيذي لقطاع الاستراتيجية في شركة زين شفيق السيد عمر « تفاعلت زين مع هذه المبادرة للسنة الثانية على التوالي انطلاقا من برنامجها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة لدعم تطوير الطاقات الشابة ، وذلك لأن مثل هذه المبادرات تساهم وبشكل فعال في بناء أجيال جديدة نحو مستقبل مشرق ، حيث أن دعم زين لفعاليات تحدي PIN2 يؤكد حرصها على أداء دورها الاجتماعي بالتوازي مع نشاطها الاقتصادي والتجاري ، مؤكدا أن شركة زين تنتهز هذه المبادرة لتؤكد على التزامها الكامل بتسخير كافة إمكانياتها المادية والبشرية بما يعزز بمزيد من الروابط مع الجهات والمؤسسات المختلفة في المجتمع الكويتي، و خاصة تلك التي تعمل على تنمية وتهيئة الشباب لتوسيع مداركهم وتوجيه أفكارهم نحو الاستعداد لمستقبل مهني ذو أيدي عاملة مدربة ومحترفة.

وبدوره أكد نائب مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني عماد أحمد العبلاني أن البنك الوطني يضع مسألة التنمية البشرية على رأس أولوياته، ويسعى دوما الى تطوير الكفاءات الشابة وتوفير الفرص الوظيفية الملائمة لها. وتأتي مشاركة البنك الوطني في هذه المبادرة للسنة الثانية على التوالي انسجاما مع توجه البنك الهادف الى دعم الشباب، كما انها تضاف الى مبادراته العديدة لتوظيف وتدريب وتأهيل هذه الكوادر. ويفخر البنك الوطني اليوم في ختام هذه المبادرة بقدرة الطالبات والطلبة المشاركين على الابتكار والنجاح كما يتعهد بدعمه المستمر لمختلف النشاطات والمبادرات الشبابية الهادفة للاستثمار في طاقاتهم وتطوير كفاءاتهم ومنحهم الفرص لتولي دور القيادة والمساهمة في صناعة المستقبل.

وقال المدير العام لشركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية، علي فيصل المطوع: «تلتزم شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية بدعم الابتكار والتطور المهني والمعرفي لدى الشباب، حيث تلعب الشركة دورا فعالا في دعم المبادرات التي تقوم على تشجيع وتوجيه الطلاب والمبادرين الشباب نحو العمل في المجالات التي تلهمهم والنجاح فيها مستقبلا. تحدي PIN2» يفتح الباب للشباب للارتقاء في مجال الأعمال بفضل البيئة التنافسية التي تحث الطلاب على تخطي قدراتهم وأيضا بفضل توجيه المهنيين الذين يشرفون على الطلاب ويشاركونهم خبراتهم. نتمنى أن نرى المزيد من الدعم من القطاع الخاص الكويتي لمثل هذه البرامج التي تنعكس إيجابيا على تنمية قدرات شبابنا في الكويت.»

جانب من الحفل

مؤتمر «يوروموني السعودية» يجري مقابلة حية مع جيمي ديمون رئيس بنك «جي بي مورجان»

أعلن منظمو مؤتمر «يوروموني السعودية 2014» اليوم أن جيمي ديمون، أحد كبار الشخصيات المالية في العالم، سيجري مقابلة خلال المؤتمر الذي سيعقد في المملكة في مايو القادم.

إذ أن منظمة مؤتمر «يوروموني السعودية» سيجرون مقابلة تبث على الهواء مباشرة مع جيمي ديمون، الرئيس والرئيس التنفيذي لبنك جي بي مورجان وشركة تشيس العالميين.

وسيناقش ديمون حالة الاقتصاد العالمي، والتوقعات فيما يتعلق بالنمو في المدى البعيد، بالإضافة إلى القضايا الأساسية ومن بينها البيئة الأساسية المالية العالمية الجديدة، والتقنية والابتكارات بالإضافة إلى تواجد بنك جي بي مورجان في المملكة العربية السعودية، وفي مناطق أخرى في العالم.

ومن الطبيعي أن تحظى آراء وتحليلات ديمون للتوجهات الجديدة في الاقتصاد بأهمية كبيرة، وذلك نظرا لكونه أحد كبار المسؤولين في عالم المال، ويتحدث في أهم المؤتمرات المالية التي تعقد في المنطقة.

ويشير تقرير صادر عن مؤسسة ماكنزي غلوبال إنستيتيوت أنه الفترة من 2010 حتى 2025 ستشهد نشوء 7000 شركة جديدة وكبيرة في العالم، وبإيرادات تزيد على 1 مليار دولار أمريكي.

أما في الأجل الطويل، فتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية تسجيل نمو اقتصادي إيجابي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 بالمائة سنويا حتى عام 2060، نتيجة للإصلاحات المالية والبنيوية، والدول الجديدة التي تتميز بسرعة النمو.

وكنتيجة لذلك، ستحتاج المؤسسات في المملكة العربية السعودية إلى خوض غمار المخاطر والتحديات الناشئة عن تطورات البيئة التنظيمية، والتي ستكون موضوعا أساسيا مطروحا للبحث في مؤتمر «يوروموني السعودية».

ومن المتوقع أن يستقطب مؤتمر «يوروموني السعودية»، الذي سيعقد يومي 6 و7 مايو 2014 في العاصمة الرياض، حوالي 1.200 شخص من العاملين في قطاع المال من جميع أنحاء المنطقة والعالم.

وقال ريتشارد باتكس، مدير مؤتمرات «يوروموني» الإقليمية: «إن هدفنا في مؤتمر «يوروموني السعودية» أن نستضيف أفضل وألمع المتحدثين القادرين على الإدلاء بآرائهم في الشؤون المالية العالمية وخبرتهم المحلية العميقة. ونحن على ثقة بأن جيمي ديمون سيتمكن من عرض وجهة نظره الأخاذة حول الاقتصاد العالمي أمام المشاركين في المؤتمر خلال شهر مايو.»

تعتبر مؤسسة جي بي مورجان تشيس وشركاهم مؤسسة رائدة للخدمات المالية في العالم، ولدى الشركة أصول مالية تقدر بحوالي 2.4 تريليون دولار، وأسهم قيمتها 211.2 مليار دولار أمريكي، تمارس الشركة أنشطتها في 60 دولة حول العالم، وتخدم جي بي مورجان وتشيس وشركاهم وعلامتها التجارية ملايين العملاء والمؤسسات والعملاء من القطاع الحكومي والشركات الكبرى في أكثر من 100 دولة حول العالم.

وزير المال اللبناني: إجمال الدين العام يفوق 64 مليار دولار

أعلن وزير المال اللبناني علي حسن خليل ان اجمالي الدين العام يفوق 64 مليار دولار منه59.4 في المئة دين بالعملة المحلية و40.6 في المئة بالعملة الأجنبية.

وقال خليل في مؤتمر صحافي عقده بمقر الوزارة ان العجز المالي في عام 2013 استقر على اكثر من تسعة في المئة فيما لم تتعد الزيادة بالإيرادات واحدا في المئة بسبب «الركود الاقتصادي في عامي 2012 و 2013 الى جانب انعكاس التطورات الأمنية في سوريا على لبنان».

ولفت الى انه عندما تم اقرار اعطاء بدل غلاء معيشة في عام 2012 ارتفع عجز المالية العامة الى تسعة في المئة من الناتج المحلي كما ادى الى زيادة تكلفة الرتب والرواتب بنحو 22 في المئة.

وأضاف «نحن الان بصدد اتخاذ قرار بمستوى تعديل سلسلة الرتب والرواتب مع غلاء المعيشة وكذلك بتحديد موارد اضافية لتخفيض العجز على الوضع المالي» مؤكدا الحرص على اقرار السلسلة واعطاء الحقوق للموظفين والعسكريين والمعلمين وتعويض فقدان القدرة الشرائية خلال 16 عاما مع مراعاة عدم الحاق الضرر بالاقتصاد وفرض زيادات ضريبية على الفئات محدودة الدخل.

وكانت بيروت قد شهدت اليوم تظاهرة حاشدة لهيئة التنسيق النقابية للضغط على مجلس النواب من اجل اقرار سلسلة الرتب والرواتب للمعلمين وموظفي القطاع العام والتي تتولى لجنة نيابية دراستها.